تحديات التمويل والاستثمار وفقا للاقتصاد الإسلامي

Challenges of Financing and Investment According To Islamic Economics

سحوان علي [1]

[1] جامعة الجزائر03، الجزائر.

sahouane.ali@univ-alger3.dz.

تاريخ الإرسال: 2026/02/24 تاريخ القبول:2026/03/28

****

ملخص:

يمكن أن يكون لتطبيق التمويل والاستثمار وفقا للاقتصاد الإسلامي في الاقتصاديات الوضعية كالاقتصاد الجزائري عدة تحديات بما لا تتوافق مع مبادئ وقواعد وأسس الشريعة الإسلامية، وعلى هذا الأساس وجب مواجهتها حتى يتم تطبيق والعمل بالتمويل والاستثمار وفقا للاقتصاد الإسلامي. ولقد استخدمنا المنهج الوصفي لوصف التحديات التي تواجه تطبيق التمويل والاستثمار وفقا للاقتصاد الإسلامي في الاقتصاديات الوضعية. خرجنا من هذا البحث بنتيجة مفادها أن تحديات تطبيق التمويل والاستثمار وفقا للاقتصاد الإسلامي في الاقتصاديات الوضعية منها ما هي تحديات شرعية ومنها ما هي تحديات إدارية ومنها ما هي تحديات اقتصادية ومنها ما هي تحديات فنية ومنها ما هي تحديات عامة.

كلمات مفتاحية: اقتصاد إسلامي؛ تمويل إسلامي؛ استثمار إسلامي؛ تحديات.

Abstract:

The Abstract includes the research objective, and an important result. The application of Islamic financing and investment in conventional economies, such as the Algerian economy, can face several challenges that are not in line with the principles and foundations of Islamic law. Therefore, it is essential to address these challenges to effectively implement Islamic financing and investment. To follow a sound methodology in preparing this research, we employed a descriptive approach to outline the challenges of applying Islamic financing and investment in these economies. Our findings indicate that the challenges include legal, administrative, economic, technical, and general challenges.

Keywords: Islamic Economy; Islamic Financing; Islamic Investment; Challenges.

---

* سحوان علي

المقدمة:

يمثل الاقتصاد الإسلامي نموذجًا فريدًا مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الوضعية (النظام الاقتصادي الرأسمالي، النظام الاقتصادي الاشتراكي) لاسيما في مجال التمويل والاستثمار، حيث يستند إلى مجموعة من المبادئ والقواعد والأسس المستمدة والمستوحاة من الشريعة الإسلامية، بحيث تهدف هذه المبادئ إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، وتجنب الربا واكتناز الأموال والمخاطر المفرطة.

إلا أن تطبيق الاقتصاد الإسلامي وفق أسس وقواعد الشريعة الإسلامية يجابهه عدة تحديات، لاسيما في مجال التمويل والاستثمار، تلك التحديات من شأنها تثبيط عجلة التنمية الاقتصادية وفق أسس وقواعد الشريعة الإسلامية، كون التمويل والاستثمار من أبرز المتغيرات الاقتصادية الداعمة لعجلة التنمية الاقتصادية.

وعليه، نطرح إشكالية البحث كالتالي: **ما هي أبرز التحديات التي تجابه التمويل والاستثمار وفقا للاقتصاد الإسلامي؟**

وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ماذا نقصد بالتمويل؟ وما هي مختلف أنواعه؟
- ماذا نقصد بالاستثمار؟ وما هي مجموعة العناصر التي تحفز على القيام به وتشجعه؟
- ماذا نقصد بالتمويل وفقا للاقتصاد الإسلامي؟ وماهي مختلف خصائصه؟ وماهي مختلف أنواعه؟
- ماذا نقصد بالاستثمار وفقا للاقتصاد الإسلامي؟
- ماهي مختلف التحديات التي تواجه التمويل والاستثمار الإسلامي؟

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من **الأهداف**، منها:

- التعريف بالتمويل وبمختلف أنواعه؛
- التعريف بالاستثمار وبمجموعة العناصر التي تحفز على القيام به وتشجعه؛
- التعريف بالتمويل الإسلامي وبمختلف خصائصه وأنواعه؛
- التعريف بالاستثمار الإسلامي؛
- عرض مختلف التحديات التي تواجه التمويل والاستثمار الإسلامي.

تستمد هذه الدراسة **أهميتها** من الحاجة إلى إبراز أهم التحديات التي تواجه كل من التمويل والاستثمار وفقا للاقتصاد الإسلامي.

لقد تم اعتماد **المنهج الوصفي** في كل محاور وعناصر البحث لوصف والتعريف بالتمويل الإسلامي وبالاستثمار الإسلامي وبمختلف التحديات التي تواجههما.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل والاستثمار وفقا للاقتصاد الإسلامي

لبناء اقتصاد سليم وقوي ينافس الاقتصاديات العالمية المتقدمة، لابد ووجود تمويل واستثمار واسع ومتنوع وفي شتى المجالات، إلا أن تطبيق ذلك في الدول المسلمة لابد ألا يتنافى مع قواعد وأسس الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم التمويل والاستثمار

يعتبر كل من التمويل والاستثمار من أهم المتغيرات الاقتصادية للدولة. وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مختلف العموميات حول التمويل والاستثمار من مفهوم وتعريف وخصائص وغيرها.

الفرع الأول: مفهوم التمويل

يعتبر التمويل وظيفة أساسية في بنية أية منشأة اقتصادية لما له من تأثير فعال وفاعل علي جميع الوظائف الأخرى داخل المنشأة، وذلك من خلال استقطاب جميع المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء وتطوير مشاريعها

يُعد التمويل عنصرًا أساسيًا في هيكل أي كيان اقتصادي، نظرًا لتأثيره الكبير على جميع الوظائف الأخرى داخل المؤسسة. فهو يلعب دورًا محوريًا في جمع الأموال اللازمة لإنشاء وتطوير المشاريع، مما يساهم في تعزيز الأداء الكلي للمؤسسة.. (زنانرة والعيد ، 2023، صفحة 327)

يُمكن تعريف التمويل على أنّه نظام ماليّ يُعنى بإدارة الأموال بكفاءة، وعادةً ما يتّم تصنيفه على أنّه أحد فروع الاقتصاد التطبيقيّ، وعادةً ما يتّصف من يمتلكون دراية كافية بمبادئ الاقتصاد إدراكاً سريعاً للمفاهيم الماليّة، ويتضمّن التمويل على بعض المواضيع الأساسيّة؛ كالقروض، والتوفير، ووضع الميزانيّة، والاستثمار، وغيرها، وهُناك نوعان رئيسيّان من أنواع التمويل، وهما: تمويل الاقتراض: يُشكّل الأموال التي يوفرها مقرض خارجيّ، مثل: اتحاد الائتمان، أو البنك، أو جمعيّة البناء؛ تمويل الأسهم: يُمثّل الأموال التي يتم الحصول عليها من داخل الشركة. (علي البدن، 2019)

تكمن أهمية التمويل في القدرة والمساعدة في تحويل الأفكار إلى مشاريع على أرض الواقع، وذلك من خلال الدراسة الصحيحة للمشاريع المراد تمويلها، ولا يقتصر الأمر على الأفراد والشركات، فالدول أيضاً قد تكون جهة ممولة أو ممولة كما أن التمويل يحدد ويحقق سياسة الدولة في تحقيق التنمية وذلك من خلال (الموقع الإلكتروني: النجاح ، 2024):

أولا: جذب رؤوس الأموال من أجل تحقيق المشاريع التي تعم بالفائدة وذلك من خلال: توفير وخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل من خلال رفد الكوادر بالمناصب التي يحتاجها المشروع؛ تحقيق أهداف التنمية

الاقتصادية للبلاد التي تقام عليها المشاريع؛ ملائمة الأهداف الموضوعة مع سياسة الدولة في خططها نحو التنمية.

ثانيا: تعد أهمية التمويل بالنسبة للأفراد كبيرة جداً من خلال تحقيق الرفاهية للأفراد وتحسين وضع المعيشة من خلال توفير المسكن واللباس والمأكل والمشرب الجيد.

تختلف أنواع التمويل باختلاف أنواع مصادر التمويل نفسها، المصادر الداخلية كالأرباح غير الموزعة والمساهمات الشخصية والعائلية وغيرها من أشكال التمويل الداخلي، والمصادر الخارجية كالبنوك والأسواق المالية، لكن تشمل الأنواع الشائعة للتمويل ما يلي: (الموقع الإلكتروني: الرائدة، ، 2023)

أولا: تمويل الشركات الناشئة

أ)- **التمويل الأولي** :يوفر رأس المال اللازم للشركات الناشئة مقابل حقوق ملكية فيها.

ب)- **التمويل الذاتي** :يُستمد من المدخرات الشخصية أو الإيرادات المحققة من الشركة.

ثانيا: تمويل التوسع

أ)- **التمويل بالأسهم** :يعرف أيضًا بتمويل رأس المال، حيث تُصدر أسهم أو حصص ملكية مقابل استثمار مالي.

ب)- **التمويل بالدين** :يتم فيه اقتراض المال من البنوك أو المؤسسات المالية مع الالتزام بسداد القرض وفوائده.

ج)- **رأس المال المخاطر** :يشير إلى الاقتراض من شركات رأس المال المغامر مقابل حقوق الملكية، وغالبًا ما يُخصص للشركات ذات النمو العالي والإمكانات الكبيرة.

ثالثا: تمويل رأس المال العامل

أ)- **الائتمان التجاري** :يتيح للموردين للشركات شراء السلع أو الخدمات مع إمكانية سداد الثمن لاحقًا، مما يوفر رأس مال عامل قصير الأجل.

ب)- **لحد الائتمان** :هو قرض مُعتمد مسبقًا يمكن استخدامه حسب الحاجة لتغطية تقلبات التدفق النقدي.

ج)- **التخصيم** :يتضمن بيع الذمم المدينة لطرف ثالث مقابل حصول الشركة على سيولة فورية.

رابعا: تمويل المعدات والأصول

أ)- **تأجير المعدات** :يشمل تأجير المعدات لفترة معينة، مما يُغني عن أنواع أخرى من الاقتراض.

ب)- **الإقراض المستند إلى الأصول** :يُستخدم فيه أصول الشركة (مثل المخزون أو الذمم المدينة) كضمان للقرض.

خامسا: تمويل البحث والتطوير

أ)- **المنح الحكومية** :تمويل تقدمه الجهات الحكومية لدعم مشاريع البحث والتطوير.

ب)- **تمويل المستثمرين الملاك** :يُقدم من قبل المستثمرين الأفراد مقابل الأسهم لدعم الابتكارات.

ج)- **التمويل الجماعي** :جمع الأموال من عدد كبير من الأفراد عبر منصات الإنترنت.

سادسا: التمويل العقاري

أ)- **قروض الرهن العقاري** :قروض مضمونة بالعقارات تُستخدم عادةً لشراء أو تطوير العقارات.

ب)- **قروض البناء** :يمول مشاريع البناء بحيث تُصرف الأموال على مراحل حسب تقدم العمل.

سابعا: تمويل الاستحواذ والاندماج

أ)- **الاستحواذ بالاستدانة** :يتم الاستحواذ على شركة باستخدام دين كبير، بحيث تُستخدم أصول الشركة المستحوذ عليها كضمان للقرض.

ب)- **تمويل الميزانين** :نوع هجين يجمع بين التمويل بالدين والأسهم لتمويل عمليات الاستحواذ، حيث يتمتع المقرضون بفرصة تحويل الدين إلى أسهم.

الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار

للاستثمار عدة مفاهيم تتنوع بين المحاسبي والاقتصادي والمالي: (بلعجوز، وصاطوري،، 2013، صفحة 13)

أولًا: المفهوم المحاسبي: في هذا الإطار، يرتبط الاستثمار بالقيم الثابتة أو مجموعة الممتلكات التي تشكل الجزء الثاني من النظام المحاسبي المالي. كما يتصل بفكرة المدة، حيث يُعتبر الزيادة في الأصول الثابتة للمؤسسة، مثل الأراضي والمباني، بالإضافة إلى الأصول المتحركة مثل التجهيزات والمعدات.

ثانيا: المفهوم الاقتصادي: الاستثمار هو تكوين رأس المال الثابت أي إحداث تراكم عوامل مادية متمثلة في الأصول والتي تسمح بزيادة الطاقة الاقتصادية للمؤسسة والمساهمة في تشغيلها لعدة دورات إنتاجية.

ثالثا: المفهوم المالي: وفقًا لهذا المفهوم، يشمل الاستثمار كل نفقة قادرة على تحقيق عوائد مستقبلية أو تقليل النفقات. على سبيل المثال، يمكن أن يتضمن الاستثمار إنشاء تجهيزات تسهم في زيادة الإنتاج أو تقليل تكاليف العمالة.

وللاستثمار عدة تعاريف، منها:

أ)- يمثل الاستثمار على الصعيد المحاسبي الأصول الثابتة مثل الأراضي والمباني والمعدات والأدوات، وهي تعني ممتلكات المؤسسة التي تتعدا مدة حياة استعمالها دورة الاستغلال. (ابراهمية، ، 2014-2013، صفحة 184)

ب) يُعبر عن الاستثمار كنمو رأس المال الإنتاجي، الذي يشمل الماكينات والمباني وغيرها من الأصول الخاصة بالمؤسسة أو الدولة. يلعب الاستثمار دورًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية والمنافسة على المستوى الكلي. (بوشامة ، 2000، صفحة 228)

ج) يُقصد بالاستثمار تخلي الفرد أو المؤسسة عن أموال معينة في لحظة معينة ولمدة زمنية محددة، بهدف الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمَرة (مطر، 2015، صفحة 20). ويعتبر الاستثمار استخدامًا لرأس المال في تمويل نشاط معين بهدف تحقيق أرباح مستقبلية. يكون

الاستثمار مقبولًا إذا توافق مع المعايير المعمول بها أو حقق الأرباح المتوقعة. لذا، يرتكز تقييم واختيار الاستثمار على العوائد المتوقعة من المشروع، بالإضافة إلى تكلفة الأموال المستثمرة فيه. (بن ساسي و قريشي، 2011، صفحة 335)

د)- هو عملية تبادل بين نفقة مؤكدة وحاضرة، وأمل تحقيق موارد مستقبلية مصحوبة بمردودية مقبولة من خلال تخصيص أموال لاقتناء استثمارات مادية ومعنوية لغرض الحصول على عوائد مستقبلية.(خميسي ، 2010، صفحة 136)

ه)- الاستثمار هو توظيف دائم للأموال من أجل الحصول على إيرادات مستقبلية في زمن طويل نسبيا. (بلعجوز، و صاطوري،، 2013، صفحة 07)

ومن خلال كل هذا يتضح أن الاستثمار: **هو ذلك الفعل الذي يقوم به المستثمر(شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا) من خلال التخلي عن أموال في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية مصحوبة بمردودية، وذلك تبعا لموضوع الاستثمار والذي يقصد به الميادين والمجالات التي ينصب عليها فعل الاستثمار وكذلك في الأشكال المختلفة للاستثمار.**

يتضح من كل ما سبق أن الاستثمار هو الفعل الذي يقوم به المستثمر، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا، من خلال التخلي عن أموال في لحظة محددة ولمدة زمنية معينة، بهدف الحصول على تدفقات مالية مستقبلية مع عوائد. يتعلق الاستثمار بالميادين والمجالات التي يركز عليها، بالإضافة إلى الأشكال المختلفة له، يتميز الاستثمار بعدة خصائص منها: (خميسي ، 2010، صفحة 136)

1) أهمية النفقة التي تتحملها المؤسسة نظرا للأموال المخصصة لاقتناء استثمارات هامة.
2) يترجم الاستثمار تعهد المؤسسة على المدى الطويل.
3) يشكل الاستثمار خطرا، لكون ارتكاز المردودية الناجمة عنه على العوائد محتملة.
4) يشكل الاستثمار وزنا هاما على مستوى الهيكلة المالية للمؤسسة.

وللاستثمار مجموعة من العناصر التي تحفز على القيام به وتشجعه: (بوشامة ، 2000، صفحة 227)

1) **العناصر المرتبطة بوضعية المؤسسات:** وتتمثل في: **الأرباح:** إن مستوى الأرباح المرتفع يمثل مؤشرا مهما لمردودية الاستثمار، لكن هذا المستوى يتطلب موارد مالية نذكر منها التمويل الذاتي لإنجاز عملية الاستثمار؛ **الهيكل المالي للمؤسسات:** يتمثل الهيكل المالي للمؤسسات في أهمية مستواها المالي المتكون من الأموال الذاتية والمستوى المنخفض لديونها الخارجية؛ **معدل استعمال طاقات الإنتاج:** إذا استعملت الطاقات الإنتاجية للمؤسسة كليا ويكون الطلب مرتفعا فمن الممكن أن تلجأ المؤسسة للاستثمار.

2) **العناصر الخارجية:** وتتمثل في: **الطلب:** تقوم المؤسسات بعملية الاستثمار إذا تنبأت بأن هناك منافذ (أسواق وطلب) جديدة لاستيعاب منتوجاتها؛ **معدل الفائدة:** معدلات منخفضة نسبيا لمعدلات الفائدة تخفض بدورها تكلفة الحصول على رؤوس الأموال مقترضة لهدف القيام بعملية الاستثمار.

المطلب الثاني: مفهوم التمويل والاستثماروفقا للاقتصاد الإسلامي

للتمويل والاستثمار مفهوم خاص وفقا للاقتصاد الإسلامي، هذا ما سوف نتطرق له في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم التمويل وفقا للاقتصاد الإسلامي

هناك فروقات بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي من حيث المصطلحات، حيث يكون التمويل التقليدي على شكل قروض تمنح أحياناً من أجل استهلاكها للأمور غير الضرورية، بينما يشترط التمويل الإسلامي بإعطاء التمويل على أساس العمل والمشاركة في نشاط تجاري أو استثماري ما. كما يتم إعطاء المموّل في التمويل التقليدي نسبة ثابتة تُسمى فائدة، بينما يعتمد التمويل الإسلامي على المشاركة ويسمي ذلك الربح. وهناك فرق بين الربح والفائدة، كما يعد التمويل في البنوك الإسلامية من ناحية الإجراءات والتنفيذ أطول. تتميز عقود التمويل في البنوك الإسلامية بأنها عقود بيع وشراء خدمة أو منتج، بينما التمويل التقليدي في البنوك هو عبارة عن قرض تحسب عليه الفائدة، وتختلف أشكال التمويل الإسلامي حيث يوجد منها عقود المرابحة والمضاربة والاستصناع. يمكن اختصار ما قد سبق بأن التمويل الإسلامي عقد لا تتغير فيه نسبة الأرباح، أما في التمويل التقليدي فقد تتغير مع الزمن نسبة الفائدة وهذا يعني خسارة أكبر لطالب التمويل. (الموقع الإلكتروني: النجاح ، 2024)

أما فيما يخص خصائص التمويل الإسلامي فهناك مجموعة من الخصائص، سنذكر أهمها: (الموقع الإلكتروني: النجاح ، 2024)

أولا: اتباع أسلوب المخاطرة والمشاركة على عكس التمويل في البنوك التقليدية الذي يعتمد أسلوب الضمان والعائد الثابت.

ثانيا: تعد الفائدة الثابتة من عملية التمويل عن طريق الاقتراض من البنوك التقليدية عملية ربا محرّمة في الشرع الإسلامي.

ثالثا: إن المضاربة الآجلة من العمليات التي لا تنفذ في البنوك الإسلامية، وذلك لكونها محرمة شرعاً.

رابعا: تنوع أساليب التمويل كالشراكة والمضاربة والمزارعة والمغارسة أيضاً والكثير من الأساليب التي تناسب حاجة طالب التمويل.

خامسا: تقوم عملية التمويل في البنوك الإسلامية من خلال دراسة جدوى المشاريع المقدمة من قبل طالب التمويل، كما أن المشاريع تقبل على أساس الحلال من الناحية الشرعية.

تعتمد آلية التمويل الإسلامي على أسس مستندة إلى أحكام الشريعة الإسلامية، التي تمنع بعض الأنشطة مثل فرض الفوائد، وتُبرز أهمية الممارسات الأخلاقية والاجتماعية، بالإضافة إلى تقاسم المخاطر. كما أنها تقدم خيارات مالية بديلة للأفراد والشركات الراغبين في الحصول على تمويل يتوافق مع الشريعة. ومن بين أنواع التمويل الإسلامي المتاحة ما يلي: : (الموقع الإلكتروني: الرائدة، ، 2023)

أ)- **المشاركة** :هي نوع من التمويل يعتمد على إنشاء شراكة، حيث يساهم أكثر من طرف في رأس المال ويتقاسمون الأرباح والخسائر. يلعب كل شريك دورًا فعالًا في النشاط التجاري، ويتحمل المخاطر والعوائد بما يتناسب مع مقدار استثماره.

المضاربة :يتم فيها توفير أحد الأطراف رأس المال (الممول) بينما يقدم الطرف الآخر الخبرة والموارد (صاحب المشروع أو المضارب). تُوزع الأرباح التي تُحقق وفق نسبة مُتفق عليها سلفًا، بينما يتحمل الممول وحده أي خسائر.

ب)- **المرابحة** :هو تمويل يتم فيه شراء الممول لأصل بناءً على طلب العميل، ثم يبيع له هذا الأصل بسعر مُحدد مع إضافة هامش ربح. يكون الدفع عادةً على شكل أقساط خلال فترة معينة.

ج)- **الإيجارة** :في هذه الصيغة، يشتري الممول أصلًا ويؤجره للعميل مقابل مبلغ إيجار متفق عليه. قد يحدث أو لا يحدث نقل ملكية الأصل إلى المستأجر عند انتهاء عقد الإيجار.

د)- **التصكيك أو التوريق** :تمثل هذه السندات الإسلامية ملكية أصل أو مشروع معين. بدلاً من استلام مدفوعات الفائدة، يحصل حاملو الصكوك على حصة من الأرباح الناتجة عن الأصل أو المشروع.

ه)- **الوقف** :يشمل الأصول أو الصناديق الخيرية التي أنشأها الأفراد أو المؤسسات بهدف تقديم خدمات اجتماعية معينة. تُحتفظ بأصول الوقف بشكل دائم، وتُستخدم العائدات في أغراض خيرية.

الفرع الثاني: مفهوم الاستثماروفقا للاقتصاد الإسلامي

الاستثمار هو من أهم الوسائل لتعظيم الأرباح في الإسلام، وهو من أبرز ركائز عمارة الأرض التي وصىّ عليها الدين الحنيف، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أحيا أرضًا ميتة فهي له". والاستثمار في الدين الإسلامي هو توظيف المال لزيادته عن طريق زيادة الإنتاج، وذلك بغيت تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد حث الرسول صلى الله عليه وسلم على الاستثمار وفقاً لهذا المفهوم، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل". (سناجلة وورمضان، 2014)

كما يعني عدم تبديد الطاقات الإنتاجية؛ ومنها الأصول الثابتة؛ يقول رسول الله ﷺ: "مَنْ بَاعَ دَارًا فَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهَا فِي مِثْلِهَا لم يُبَارَكَ لَهُ فِيها"(رواه ابن ماجة وحسنه الشيخ الألباني)، وقال ﷺ: "إياك والحلوب" (رواه مسلم). (مجدي، بدون تاريخ)

هناك عدة دوافع للاستثمار في الاقتصاد الإسلامي: القيام بواجب العمارة للأرض؛ العبادة؛ الحفاظ على المال؛ كسب ما لابد للإنسان كسبه؛ استعمال المال وعدم اكتنازه. (قياض وحسانين، 2022، صفحة 06)

يهدف الاستثمار في الإسلام إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز المجتمعات الإسلامية، وليس فقط إلى تحقيق الربح. وعلى الرغم من أن كلمة "تنمية" لم تُذكر في القرآن الكريم، إلا أن مفهوم "الإعمار" يشير إلى معنى التنمية الشاملة والمستدامة .وفي ذلك يقول الله عز وجل: "هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيها..." (هود: 61).

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه التمويل والاستثماروفقا للاقتصاد الإسلامي

هناك عدة تحديات تواجه كل من التمويل والاستثمار وفقا للاقتصاد الإسلامي وهي عديدة ومتعددة، هذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: التحديات الشرعية والتحديات الإدارية الاقتصادية

وتتمثل التحديات في ما يلي: (مجدي، بدون تاريخ)

الفرع الأول: التحديات الشرعية

تتمثل التحديات الشرعية في: (شيخون، 2022، صفحة 12)

أولا: ضعف ملاحقة الفتاوى الشرعية للمستجدات المالية والاقتصادية ونقص الاجتهاد بما يتناسب مع الواقع الاستثماري.

ثانيا: ندرة البحوث والتطبيقات المتخصصة لتطوير أدوات التمويل والاستثمار.

ثالثا: ندرة المتخصصين المؤهلين لإدارة وتشغيل ورقابة أنشطة التمويل والاستثمار الإسلامي، وضعف كفاءة القائمين الآن.

رابعا: ندرة الصيغ الشرعية لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الاسلامية.

خامسا: طرح البدائل الشرعية المبنية على الآراء الفقهية الضعيفة والشاذة كبديل للمعاملات والأنشطة غير المشروعة

سادسا: تضارب الفتاوى الشرعية في الموضوع الواحد بين مؤسسات التمويل والاستثمار الإسلامي.

الفرع الثاني: التحديات الإدارية الاقتصادية

تتمثل التحديات الإدارية في: (شيخون، 2022، صفحة 13)

أولا: ازدواجية الرقابة على هذه المؤسسات الذي يولد عبئا كبيرا على القائمين بالعمل لتحقيق المواءمة بين رقابة الهيئة الشرعية ورقابة البنك المركزي وأهداف كل منهما.

ثانيا: التدخل في قرارات توظيف الكفاءات المالية والإدارية والشرعية لاسيما في المؤسسات المالية الإسلامية من جهات أو أفراد أصحاب سلطان ومصلحة.

ثالثا: ضعف وقلة الكفاءات الادارية والمالية المؤهلة ماليا وإداريا وشرعيا.

رابعا: الضعف الشديد في تسويق المنتجات المالية وأدوات التمويل والاستثمار الإسلامية.

خامسا: عدم مواكبة الأنظمة المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية لأحدث تطورات التجارة الإلكترونية وأساليب الدفع

ساديا: عدم إتاحة معلومات القوائم المالية للممولين والمستثمرين بصورة تسهم في اتخاذ قرارات سليمة.

سابعا: ضعف التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات التمويل والاستثمار الإسلامي.

تتمثل التحديات الاقتصادية في: (شيخون، 2022، صفحة 14)

أ)- المنافسة الشرسة من قبل المصارف العالمية والتي تتميز بارتفاع مستوى خدماتها من حيث الدقة والسرعة والتكلفة.

ب)- عدم تقديم حلول للمشاكل الحقيقية في التمويل والاستثمار.

ج)- ندرة البحوث والتطبيقات المتخصصة لتطوير أدوات التمويل والاستثمار.

د)- ندرة الصيغ الشرعية لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الاسلامية.

ه)- عدم الاستثمار في المشروعات الكبرى مرتفعة العائد والمخاطر.

المطلب الثاني: التحديات الفنية، التحديات العامة

تتعدد التحديات الفنية، التحديات العامة، وهذا ما سوف نستعرضه في هذا المطلب.

الفرع الأول: التحديات الفنية

تتمثل التحديات الفنية في: (شيخون، 2022، صفحة 15)

أولا: ضعف كفاءة الممولين والمستثمرين لاستيعاب التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي في أنشطة التمويل والاستثمار.

ثانيا: الضغط الكبير لمواكبة التطور التكنولوجي، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا العملات

ثالثا: عدم وجود برامج تقنية مناسبة للتعاملات الإسلامية.

رابعا: عدم مواكبة الأنظمة المطبقة في المؤسسات المالية والاقتصادية الإسلامية لأحدث تطورات التداول والتجارة الإلكترونية وأساليب الدفع.

خامسا: ضعف كفاءة الموظفين في التوافق مع متطلبات التكنولوجيا.

الفرع الثاني: التحديات العامة

تتمثل التحديات العامة في: (شيخون، 2022، صفحة 16)

أولا: قناعة حكومات الدول الإسلامية بضرورة وجدوى هذه الصناعة، ومن ثم حمايتها على مستوى البنوك المركزية.

ثانيا: عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مجال التمويل والاستثمار.

ثالثا: عدم وجود نموذج دولة تطبق المنتجات الاسلامية مجال التمويل والاستثمار بشكل صحيح وشامل.

رابعا: عدم استقلال هذه المؤسسات حقيقة عن القرار الخارجي وعن المؤسسات الرقابية والتي تسعى لإضعاف هذه المؤسسات أو على الأقل إحداث توازن بينها وبين المؤسسات التقليدية.

خاتمة:

تعتبر تحديات التمويل والاستثمار وفقًا للاقتصاد الإسلامي معقدة ومتنوعة، لكنها تمثل أيضًا فرصًا كبيرة لتطوير نماذج تمويلية جديدة تتماشى مع القيم والمبادئ الإسلامية، يتطلب التغلب على هذه التحديات التعاون بين المؤسسات المالية، والهيئات الشرعية، والمستثمرين، مما يسهم في تعزيز الاستدامة والنمو الاقتصادي.

وبناء على ما سبق ذكره خلصنا إلى **النتائج** التالية والتي تبرز أسباب التحديات التي تجابه التمويل والاستثمار الإسلامي:

- عدم وضوح بعض الضوابط والمعايير الشرعية واختلاف الآراء الشرعية حول بعض المسائل المالية؛
- نقص الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مما يعيق تلبية احتياجات المستثمرين؛
- المنافسة القوية من البنوك التقليدية التي تملك خبرة أكبر وتقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات؛
- افتقار الكثير من المستثمرين والعملاء إلى الفهم الكافي لمبادئ التمويل الإسلامي، مما يؤدي إلى ترددهم في التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية؛
- عدم تلائم الأطر القانونية والتنظيمية في بعض الدول لدعم نمو التمويل الإسلامي؛

- ضعف نظم وأداء المراجعة والرقابة الداخلية والمالية والشرعية لأنشطة التمويل والاستثمار الإسلامي.
- ضعف كفاءة الموارد البشرية القائمة على أمر التمويل والاستثمار الإسلامي، سواء الاستراتيجيين أو التنفيذيين أو الرقابيين الماليين والشرعيين.

وعليه نقدم مجموعة **التوصيات** التالية التي من شأنها رفع التحديات على التمويل والاستثمار الإسلامي:

- ضرورة سن وتوحيد الضوابط والمعايير الشرعية حول كل المسائل المالية؛
- ابتكار الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مما يشجع ويجذب المستثمرين؛
- توعية المستثمرين والعملاء بمبادئ التمويل الإسلامي، مما يؤدي إلى تشجيعهم للتعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية؛
- سن الأطر القانونية والتنظيمية لدعم نمو التمويل الإسلامي؛
- تقوية نظم وأداء المراجعة والرقابة الداخلية والمالية والشرعية لأنشطة التمويل والاستثمار الإسلامي.
- تأطير الموارد البشرية القائمة على أمر التمويل والاستثمار الإسلامي، سواء الاستراتيجيين أو التنفيذيين أو الرقابيين الماليين والشرعيين.

قائمة المصادر والمراجع

- إلياس بن ساسي، و يوسف قريشي. (2011). *التسيير المالي (الإدارة المالية)*. الأردن،: دار وائل للنشر.
- شوام بوشامة . (2000). *مدخل في الاقتصاد العام*،. الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع.
- عبد المنعم قياض، و ابراهيم حسانين. (12 فيفري, 2022). مفهوم الإستثمار في الاقتصاد الإسلامي، . *محاضرة مقدمة ضمن برنامج إضاءات إقتصادية، اللقاء السابع، النادي الاقتصادي الإسلامي*. الكويت، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية: جامعة الكويت.
- علي أحمد شيخون. (28 جوان, 2022). ، تحديات التمويل والإستثمار الإسلامي واستراتيجيات مواجهتها، . *دورة مقدمة ضمن برنامج إثراء، النادي الاقتصادي الإسلامي*،. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،، الكويت: جامعة الكويت.
- ابراهيم ابراهمية، . (2014-2013). محاضرات في مراقبة التسيير والميزانيات التقديرية،. الجزائر،، موجه لطلبة ماجستير تخصص تسيير مالي،: جامعة خنشلة،.
- الموقع الإلكتروني: الرائدة، . (12 جوان, 2023). *أنواع التمويل: مفهوم التمويل وأنواعه حسب أهداف كل منها*،. تاريخ الاسترداد 14 سبتمبر, 2024، من الموقع الإلكتروني: الرائدة،: **https://alraedah.sa**
- الموقع الإلكتروني: النجاح . (15 سبتمبر, 2024). *الموقع الإلكتروني النجاح*. تاريخ الاسترداد 15 ماي, 2024، من التمويل: مفهومه وأنواعه وشروطه وأهم مصادره،: **https://www.annajah.net**
- حسين بلعجوز، ، و الجودي صاطوري،. (2013). *تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية*،. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- حمد سناجلة، و مال ورمضان. (20 سبتمبر, 2014). *كيف تبني ثروة وفق المبادئ الإسلامية*. تاريخ الاسترداد 22 مارس, 2024، من الموقع الإلكتروني: الجزيرة نت: **https://www.aljazeera.net**
- حمد مطر. (2015). *إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية*. الأردن،: دار وائل للطباعة والنشر.
- ريمة، زنانرة ، و شريفة العيد . (2023). ، مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه- دراسة نظرية-. مستغانم، جامعة مستغانم، الجزائر،: مجلة المالية & الأسواق.
- سجود علي البدن. (15 أفريل, 2019). *معنى التمويل*، . تاريخ الاسترداد 15 سبتمبر, 2024.، من التمويل: **https://mawdoo3.com**
- شيحة، خميسي . (2010). *التسيير المالي للمؤسسة*. الجزائر،: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع،.
- محمد مدني مجدي. (بدون تاريخ). *الإعجاز الاقتصادي في الإدخار والإستثمار في ضوء القرآن والسنة*. تاريخ الاسترداد 20 سبتمبر, 2024، من الموقع الإلكتروني: إسلام أون لاين: **https://islamonline.net**